

## الدرس الأول: الاقتراب القانوني

- أهداف الدرس:

- التعرف على مفهوم الاقتراب القانوني، وتحديد كيفية استخدامات الاقتراب القانوني في الدراسات السياسية، وبيان عيوب هذا الاقتراب.

- أسئلة الدرس:

- ما هو مفهوم الاقتراب القانوني؟

- كيف يستخدم الاقتراب القانوني في الدراسات السياسية؟

- ما هي عيوب الاقتراب القانوني؟

- عناصر الدرس:

1- مفهوم الاقتراب القانوني:

2- استخدامات الاقتراب القانوني في الدراسات السياسية

3- عيوب الاقتراب القانوني

**تمهيد:** يركز هذا الاقتراب في دراسته للظواهر السياسية على الجوانب القانونية، أي مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، ويعد من المداخل التقليدية في دراسة الظواهر السياسية التي تركز على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، وعلى سبيل المثال تعتبر ظاهرة الفساد السياسي والإداري خرقاً للقانون، وبذلك أصبح التحليل الذي ينصب على البناء القانوني هو النمط السائد في تحليل النظم والسياسات المختلفة.

**1- مفهوم الاقتراب القانوني:** هو عبارة عن اقتراب وصفي، لأنه يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك ويستخدم مجموعة مفاهيم مثل: الحقوق والواجبات والإلزام والمسؤولية وغيرها من المفاهيم، كما يركز على المعاهدات والاتفاقيات والعقود من حيث أطرافها وكيفية إعدادها، وتوقيعها والتصديق عليها، وتجديدها وتفسيرها، كما يبحث عن حيثيات ترتيب المسؤولية والتمييز بين الأفعال المشروعة وغير المشروعة سواء تعلق الأمر بالقانون الداخلي أو القانون الدولي.

**2- استخدامات الاقتراب القانوني في الدراسات السياسية:** يستخدم في دراسة المؤسسات السياسية للدولة، والمشاركة السياسية، كما يستخدم في دراسة العملية الانتخابية من خلال تحديده للإجراءات القانونية الواجب إتباعها سواء ما تعلق بشروط الترشح

والانتخاب، أو طبيعة المؤسسات المشرفة على العملية الانتخابية. ويمكن من خلال هذا الاقتراب معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية. ويمكن عبر الاقتراب القانوني إجراء مقارنات لأداء المؤسسات، وذلك بالنظر إلى الالتزام بالقواعد القانونية في البلدان المختلفة.

**3- عيوب الاقتراب القانوني:** رغم أهمية هذا الاقتراب في التحليل السياسي إلا أن هناك مجموعة من العيوب تحد من قدرته على التحليل والتفسير أهمها:

- صعوبة الإحاطة بالظاهرة السياسية المدروسة من جميع الجوانب، وتركيزه على الأطر الشكلية، وإهمال العمليات والنشاطات غير الرسمية التي قد تكون أكثر تأثير.
- تجاهل دور الأفراد وتأثير سلوكياتهم في الحياة السياسية.
- التعامل مع النظام السياسي على أساس أنه نظام مغلق، وليس كيان ديناميكي متفاعل، وهو ما يحد من قوة هذا الاقتراب على التحليل خاصة أنه يحصر موضوعاته في دراسة الدولة، وأجهزتها الرسمية، وإهمال الاعتبارات غير القانونية كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياق التاريخي والثقافي للظاهرة السياسية.
- وبالرغم من تراجع دور الاقتراب القانوني مع ظهور إقترايات جديدة كالاقتراب السلوكي وهيمنته على الدراسات السياسية، إلا أنه يمكن الاعتماد على الاقتراب القانوني كأداة للتحليل والتفسير مكتملة للمداخل الأخرى.

#### - المراجع:

- بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2013.
- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دون طبعة، الجزائر، دار هومة، 2002.
- دالع وهيبة، مطبوعة في منهجية البحث في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية، 2021/2020.